

المغرب يتطلع إلى استراتيجية تنمية جديدة لدفع الاقتصاد

حاجة ملحة لتغيير المنوال التنموي لتأمين متطلبات المواطنين وتكريس العدالة الاجتماعية



مكافحة من أجل البقاء

في البداية التحتية والتجهيزات وتنمية المواهب.

ويطبق نفس الشيء على المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية الذي يساهم بدوره في تجديد النموذج التنموي، وذلك بفضل تقريره الاستراتيجي 2019 - 2020، والذي سلب فيه الضوء على دعوات رئيسية، تتجلى، بالخصوص، في ضرورة وضع الإنسان في صلب التنمية، وحماية الطبيعة، والمساهمة في حماية كوكب الأرض. من جهة أخرى، فإن الأزمة التي سببها وباء كوفيد - 19، والتي شلت الاقتصاد الوطني والدولي، أخرت الموعد النهائي لتقديم تقرير النموذج التنموي الجديد ستة أشهر، لاسيما أن هذا الوباء أثر على قطاعات معينة توجد في صلب أولويات المواطنين، وخاصة الأمن الصحي والسيادة الاقتصادية والتصنيع والتحول البيولوجي.

رعاية صحية جيدة، تغطي كافة التراب الوطني، وتؤمن حقوق المواطنين في عدالة نزيهة وموثوقة.

اختلالات اقتصادية تكمن في ضعف الحوكمة الرشيدة وانتشار الرشوة، والاقتصاد الريعي، وتضارب المصالح

ودعا إلى ضمان كرامة المتقاضين وحياتهم وحقوقهم الأساسية، وحق المواطنين في خدمة نقل عمومي جماعي أمانة وذات جودة، علاوة على أنه يجب أن يكفل حق المواطن في سكن لائق وحياة كريمة، مع إعطاء الأولوية للولوج إلى الثقافة والرياضة، من خلال الاستثمار

وانتقد كثيرون عدم كفاية الدعم المقدم للثقافة والابتكار والتنوع الاجتماعي والثقافي، فضلا عن ضعف المشاركة في التسيير العمومي، مع تقوية أدوات الرقابة والإشراف على وجه الخصوص. وحث جزء كبير من السكان أيضا على تخليق الحياة العامة، وذلك من خلال تجسيد مبدأ المساءلة، وبشكل مبدأ أساسيا للحوكمة الرشيدة، وبشكل إحدى دعائم نظام ديمقراطي حقيقي وناجع.

وفي ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، ركزت جميع الانتقادات على جعل الاقتصاد في خدمة المجتمع وتحسين الإنتاج المحلي.

وتساهم العديد من المؤسسات في الجهود المبذولة من أجل وضع تصور لهذا النموذج، لاسيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، والذي أكد أنه على الدولة أن تضمن توفير

وتابع "بلا شك فإن النموذج التنموي الجديد، الذي لطالما انتظره المغاربة والقوى الوطنية والمجتمع المدني، يشكل علامة فارقة جديدة في الصرح المؤسساتي للمملكة، وبهذا المعنى سيساهم في ترسيخ الإنصاف والعدالة الاجتماعية والسياسية، كما سيترك بصمته في الانطلاقة الجديدة للاقتصاد المغربي".

وتكثفت جلسات الاستماع للجنة المختصة في متابعة ملف نموذج التنمية الجديد مواضيع الصحة والتربية والحماية الاجتماعية لدى المغاربة، أن العديد يشكون من الشعور بعدم المساواة.

وبخصوص الحريات العامة، سجل الأشخاص الذين شملتهم الاتصالات، اختلالات مختلفة، مثل ضعف الحوكمة الرشيدة وانتشار الرشوة، والاقتصاد الريعي، وتضارب المصالح.

تزايدت تطلعات المغرب إلى تغيير نموذج التنمية لمضاعفة إيرادات الدولة ومعالجة اختلالات الاقتصاد ما يمكن من تحسين الخدمات ودفع النمو حيث تتولى لجان التخطيط وفق رؤية مشتركة لتحويل اقتصادي على أسس مبتكرة وإصلاحية.

الرباط - يطمح المغرب إلى إرساء نموذج تنموي جديد، حيث يسارع الخطى للاستثمار في موارده الذاتية لتحقيق التنمية المستدامة والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية المتزايدة فضلا عن تحقيق عدالة اجتماعية عبر القطاع مع التجاوزات والممارسات غير القانونية.

وتترجم هذه المبادرة رؤية العاهل المغربي الملك محمد السادس للنموذج الاقتصادي المغربي حيث إن النموذج التنموي الحالي أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمتطلبات الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من التفاوت والفوارق بين الفئات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وقال الفقير "لا يمكننا تصور رؤية استراتيجية لنموذج تنموي جديد دون الأخذ بعين الاعتبار التفاوت وعدم التوازن بين الجهات، ولن يكون للجهوية الموسعة معنى إلا إذا أضحت الجهة قاطرة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وأكد أن "تحقيق النمو يمر عبر تحسين وتطهير مناخ الأعمال وإنشاء هيئات تنظيمية عمومية من أجل وضع القواعد الضرورية التي يجب أن تحكم الأداء السليم لاقتصاد السوق لتجنب جميع أنواع التجاوزات".

وذكر بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 95 في المئة من النسيج الاقتصادي المحلي، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إدراك الرهانات والفرص التي ترسم مستقبلها.

وبخصوص الإصلاح الضريبي، قال الخبير الاقتصادي إنه "أصبح من الضروري تعزيز التوازنات المالية من خلال إصلاح ضريبي يوسع الوعاء الضريبي، مما سيمكن من إعادة ضخ موارد مالية في النشاط الاقتصادي، وبالتالي مكافحة الغش والتهرب الضريبي".

أما على المستوى الدولي، بين الفقير أن "المغرب تمكن من الحفاظ عموما على اتجاه إيجابي في طرفية دولية تشتم على عدم اليقين، كما احتفظ دائما على نفس الشركاء الأجانب، و لاسيما الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، اللذين يقداون شركات على قاعدة رابح رابح".

وفي هذا نسيت وكالة أنباء المغرب العربي للخبير الاقتصادي مهدي الفقير، قوله إن "النموذج التنموي الجديد يشكل خلاصا بالنسبة إلى جميع المغاربة، على اعتبار أنه يطمح إلى أن يكون حلا مختلفا الإشكاليات وأن يصحح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الدولة منذ عدة سنوات".

وأكد أن "هذا النموذج يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار لعدة أبعاد، لاسيما

الرباط - يطمح المغرب إلى إرساء نموذج تنموي جديد، حيث يسارع الخطى للاستثمار في موارده الذاتية لتحقيق التنمية المستدامة والاستجابة للمتطلبات الاجتماعية المتزايدة فضلا عن تحقيق عدالة اجتماعية عبر القطاع مع التجاوزات والممارسات غير القانونية.

وتترجم هذه المبادرة رؤية العاهل المغربي الملك محمد السادس للنموذج الاقتصادي المغربي حيث إن النموذج التنموي الحالي أصبح اليوم، غير قادر على الاستجابة للمتطلبات الملحة، والحاجيات المتزايدة للمواطنين، وغير قادر على الحد من التفاوت والفوارق بين الفئات، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وقال الفقير "لا يمكننا تصور رؤية استراتيجية لنموذج تنموي جديد دون الأخذ بعين الاعتبار التفاوت وعدم التوازن بين الجهات، ولن يكون للجهوية الموسعة معنى إلا إذا أضحت الجهة قاطرة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية".

وأكد أن "تحقيق النمو يمر عبر تحسين وتطهير مناخ الأعمال وإنشاء هيئات تنظيمية عمومية من أجل وضع القواعد الضرورية التي يجب أن تحكم الأداء السليم لاقتصاد السوق لتجنب جميع أنواع التجاوزات".

وذكر بأن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل 95 في المئة من النسيج الاقتصادي المحلي، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إدراك الرهانات والفرص التي ترسم مستقبلها.

وبخصوص الإصلاح الضريبي، قال الخبير الاقتصادي إنه "أصبح من الضروري تعزيز التوازنات المالية من خلال إصلاح ضريبي يوسع الوعاء الضريبي، مما سيمكن من إعادة ضخ موارد مالية في النشاط الاقتصادي، وبالتالي مكافحة الغش والتهرب الضريبي".

أما على المستوى الدولي، بين الفقير أن "المغرب تمكن من الحفاظ عموما على اتجاه إيجابي في طرفية دولية تشتم على عدم اليقين، كما احتفظ دائما على نفس الشركاء الأجانب، و لاسيما الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، اللذين يقداون شركات على قاعدة رابح رابح".

لوفتهانزا تسرح 29 ألف موظف بنهاية العام

كورونا وإجراءات عزل طالت الأسواق الكبرى.

وكان الاتحاد توقع في يونيو أن تبلغ الخسائر 100 مليار دولار خلال العام، مضيفة أن شركة الطيران الألمانية ستلغي عشرة آلاف وظيفة داخل البلاد في العام المقبل بينما تكافح تداعيات فيروس كورونا.

وقلصت شركة الطيران ووحداتها، يورو-وينجز والخطوط الجوية السويسرية والنمساوية وخطوط بروكسل رحلاتها وأساطيلها وموظفيها، وسط توقعات ألا يعود السفر الجوي إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى 2025.

وقالت بيلد أم زونتاج نقلا عن مصادر في الشركة لم تسلمها إن لوفتهانزا ستستغني عن 20 ألف وظيفة خارج ألمانيا، وستتبع وحدة الترميم آل.أس.جي، التي توظف 7500 شخص، لتقلص إجمالي عدد العاملين بها إلى 109 آلاف.

وتابعت الصحيفة أن الشركة ستلغي عشرة آلاف وظيفة أخرى في ألمانيا العام المقبل وأنها أنفقت بالفعل ثلاثة مليارات يورو (حوالي 3.64 مليار دولار) من المساعدات الحكومية البالغة 9 مليارات يورو التي حصلت عليها في وقت سابق من العام الجاري.

وكان الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) قال في أحدث تقاريره نهاية شهر نوفمبر الماضي إن شركات الطيران في سبيلها لخسارة إجمالية بـ157 مليار دولار في العامين الحالي والمقبل، لتزيد توقعاته للقطاع خفضا على خلفية الموجة الثانية من إصابات فيروس

بالنكاد في مصلحة الذين يملكون هذه الأصول".

أما بالنسبة إلى الأسر المتواضعة، فلم تشأ المؤسسة التي تتخذ مقرا في فرانكفورت، التعليق ردا على سؤال في هذا الصدد.

لكن باحثين في البنك المركزي الأوروبي أكدوا في وثيقة في يناير 2019 أن التيسير الكمي ساهم في خفض نسب البطالة لدى شريحة الـ20 في المئة الأكثر فقرا في أربع دول هي فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا، وفي زيادة مداخيل العمل.

ولم يكن الأثرياء وحدهم الذين استفادوا من التيسير الكمي، بل أكد الباحثان أن هذه السياسة، مقترنة بمعدلات فائدة متدنية إلى مستويات تاريخية في السوق العقارية، أتاحت وصول العائلات الأكثر تواضعا إلى الملكية، ما حد بشكل طفيف من التباين في الثروات.

ولفتت عدة منشورات صادرة عن المؤسسة المالية حول هذه المسألة، إلى تراجع التباين في الثروات بفعل السياسة النقدية، لكنها حذرت من أن هذا التصحيح طفيف، ملقحة الكرة في ملعب الحكومات التي تحدد السياسة المالية.

هل تسبب البنك المركزي الأوروبي زيادة الفوارق؟

خفض الفوائد يرفع كفة تملك الأغنياء على حساب الفقراء

في اتجاه تدني نسب الفوائد على هذه المنتجات.

ويدفع ذلك المستثمرين إلى البحث عن مردود من خلال سندات أكثر مجازفة، و لاسيما الأسهم، ما يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار يستفيد منه حملة السندات، وبينهم شركات استثمار كبرى وأسرع غنية.

وسجلت نسب الفوائد انخفاضا كبيرا منذ بدء اتباع سياسة التيسير الكمي، إلى أن أصبحت في بعض الأحيان سلبية كما في ألمانيا أو فرنسا، فيما حقق مؤشر "كاك 40"، المؤشر الرئيسي في بورصة باريس، ومؤشر داكس في بورصة فرانكفورت ارتفاعا باكثر من 30 في المئة خلال خمس سنوات، ما درّ عائدات طائلة على المساهمين وكبار المستثمرين.

وهذا ما أكده الخبير الاستراتيجي لدى شركة "بيكتنت ويلث ماناجمنت" فريدريك دوكروزيه، قائلا "من المؤكد أن ذلك أثرى هذه الطبقة من الناس".

أما في السوق العقارية، فإن سياسة الفوائد المتدنية أتاحت للعائلات الميسورة زيادة املاكها، وأدى ارتفاع الطلب إلى زيادة الأسعار في بعض المدن الكبرى.

وأقر رئيس قسم الاقتصاد في البنك المركزي الأوروبي، فيليب لاين، في مقابلة أجرتها معه مؤخرا مجلة ليزيكو، بأن هذه السياسة "لديها انعكاس مباشر على أسعار الأصول"، مضيفا أن "تقدير قيمة الأسهم أو العقارات أعلى، وهو ما صب

تطرح تحركات البنك المركزي الأوروبي، تحت ضغوط كورونا والأزمات المالية، تساؤلات حول تبعات الإجراءات المالية على الطبقات الاجتماعية، حيث تكشف تقارير أن بعض الأدوات النقدية تسببت في فجوة بين الأغنياء والفقراء.

ويواجه البنك المركزي الأوروبي، منذ منطقة اليورو في زمن الأزمات المالية في السنوات الأخيرة، اتهامات بزيادة الفوارق من خلال سياسته شديدة التساهل ما يطرح تساؤلات حول حقيقة هذه الشكوك.

وتقول جيرابيل كوبي سويران، التي ترأسها كريستين لاغارد ومن قبلها ماريو دراغي، منذ 2015، بشراء ديون دول وشركات تفوق قيمتها مليارات اليورو في الأسواق المالية، لنفادى زيادة نسب الفوائد على القروض في منطقة اليورو ومنع قيام أزمات جديدة، وفق سياسة تعرف بـ"التيسير الكمي".

وتقول جيرابيل كوبي سويران، الاستاذة في جامعة باريس الأولى، إن "شراء الأصول يميل بالأحرى وبشكل تلقائي إلى زيادة الفوارق بين الأكثر ثراء والأكثر تواضعا".

وبشرائه ديونا من المؤسسات المالية في السوق الثانوية التي يجري فيها

وتتوافق هذه السياسية التي توصف بأنها "غير تقليدية" وتتبعها أيضا الاحتياطي الفدرالي الأميركي والبنك المركزي الياباني، مع أدوات تقليدية أكثر، مثل خفض معدلات الفائدة الرئيسية التي هي

تطرح تحركات البنك المركزي الأوروبي، تحت ضغوط كورونا والأزمات المالية، تساؤلات حول تبعات الإجراءات المالية على الطبقات الاجتماعية، حيث تكشف تقارير أن بعض الأدوات النقدية تسببت في فجوة بين الأغنياء والفقراء.

ويواجه البنك المركزي الأوروبي، منذ منطقة اليورو في زمن الأزمات المالية في السنوات الأخيرة، اتهامات بزيادة الفوارق من خلال سياسته شديدة التساهل ما يطرح تساؤلات حول حقيقة هذه الشكوك.

وتقول جيرابيل كوبي سويران، التي ترأسها كريستين لاغارد ومن قبلها ماريو دراغي، منذ 2015، بشراء ديون دول وشركات تفوق قيمتها مليارات اليورو في الأسواق المالية، لنفادى زيادة نسب الفوائد على القروض في منطقة اليورو ومنع قيام أزمات جديدة، وفق سياسة تعرف بـ"التيسير الكمي".

وتقول جيرابيل كوبي سويران، الاستاذة في جامعة باريس الأولى، إن "شراء الأصول يميل بالأحرى وبشكل تلقائي إلى زيادة الفوارق بين الأكثر ثراء والأكثر تواضعا".

وبشرائه ديونا من المؤسسات المالية في السوق الثانوية التي يجري فيها

وتتوافق هذه السياسية التي توصف بأنها "غير تقليدية" وتتبعها أيضا الاحتياطي الفدرالي الأميركي والبنك المركزي الياباني، مع أدوات تقليدية أكثر، مثل خفض معدلات الفائدة الرئيسية التي هي

3 مليارات يورو أنفقتها شركة الطيران الألمانية من المساعدات الحكومية تبعا لضغوط كورونا

وتشير تقديرات إياتا إلى أنه من المتوقع أن تنخفض أعداد المسافرين إلى 1.8 مليار هذا العام من 4.5 مليار في 2019، وأن تتعافى جزئيا إلى 2.8 مليار العام المقبل. ومن المتوقع أن تنخفض الإيرادات من رحلات المسافرين في 69 في المئة إلى 191 مليار دولار في 2020. وتقول شركات طيران إنه بينما يوفر حدوث تقدم بشأن اللقاح الأمل، فإن العودة إلى حركة السفر الكفيفة ما زالت تبعد عدة أشهر. وستعاني بعض الشركات لتجاوز فصل الشتاء في نصف الكرة الأرضية الشمالي، حين تنخفض الأرباح حتى في الأوقات العادية.

جيرابيل كوبي سويران
شراء الأصول يزيد الفوارق بين الأكثر ثراء والأكثر تواضعا

لكن باحثين في البنك المركزي الأوروبي أكدوا في وثيقة في يناير 2019 أن التيسير الكمي ساهم في خفض نسب البطالة لدى شريحة الـ20 في المئة الأكثر فقرا في أربع دول هي فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا، وفي زيادة مداخيل العمل.

ولم يكن الأثرياء وحدهم الذين استفادوا من التيسير الكمي، بل أكد الباحثان أن هذه السياسة، مقترنة بمعدلات فائدة متدنية إلى مستويات تاريخية في السوق العقارية، أتاحت وصول العائلات الأكثر تواضعا إلى الملكية، ما حد بشكل طفيف من التباين في الثروات.

ولفتت عدة منشورات صادرة عن المؤسسة المالية حول هذه المسألة، إلى تراجع التباين في الثروات بفعل السياسة النقدية، لكنها حذرت من أن هذا التصحيح طفيف، ملقحة الكرة في ملعب الحكومات التي تحدد السياسة المالية.



تداول السندات، فإن البنك المركزي الأوروبي دفع